الدور الأندلسية ما بين القرنين (6-4هـ/10-12م) دراسة عمرانية فقهية

د بودالية تواتية جامعة معسكر.

الملخص

لقد ساهمت التحولات التي عرفتها الأندلس في بناء الكيان الاجتماعي وتحقيق الاستخلاف في الأرض بالعبارة على مر الزمن كما وكيفا، وساعدت عملية تشكل المجال بانتعاش حركة الانشاء والتعمير في بلاد الأندلس وذلك بظهور تجمعات سكانية متنوعة، وكانت الدور المحور الاساسي للسكن ومحل اهتمام من طرف السلطة والفقهاء، وتنوعت الهندسة البنائية والتنسيقية من اجل الراحة والهدوء، كما جعل الفقهاء لهذه الدور ضوابط وقوانين شاملة لكل المتغيرات والمنازعات التي تحصل بين الجيران وحددها بما يسمى قضايا الضرر والدور. فوجدنا من الأهمية بمكان أن نبرز الجانب التقني والفقهي للدور في العمارة الإسلامية ونبين أقسام الحقوق وأنواع الأضرار التي تنجر بين الوحدات السكنية أو المجاورة للمرافق العامة، مع تحديد مختلف المنازعات التي تحدث بين الأفراد والتي تستوجب قطع الضرر.

شكلت ظاهرة بناء المدن إحدى انشغالات السلطة في بلاد الأندلس، سواء لسكنى العامة من الناس، أو لسكنى جنودهم وعيالهم، وذلك من باب التوسع العمراني. ومن الجانب الشرعي يهدف بناء المساكن إلى حفظ المقاصد الخمس، الدين، والنفس، والمال، والعرض والنسل. والله جعل أسباباً مادية يقوم بها البشر، كي يحققوا تلك المقاصد، ومن هذه الأسباب بناء المساكن والدور ليحفظ الناس فيها أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وتقوم فيها الأسر فيبقى النسل الإنساني ملتزماً بدينه مقوماً مجتمعه .

وسنهتم في هذا البحث بالتفصيل بالدور الأندلسية من الناحية العمرانية والفقهية، وتداول التنسيق العمراني، وأشكال من السلوك التنظيمي في البنيان لدفع الضرر مع إبراز مختلف القواعد الشرعية والأخلاقية التي كانت نموذجاً للقواعد الحياتية في الدور.

لقد ساهمت التحولات التي عرفتها الأندلس في بناء الكيان الاجتماعي وتحقيق الاستخلاف في الأرض بالعمارة على مر الزمن كما وكيفا، وساعدت عملية تشكل المجال بانتعاش حركة الانشاء والتعمير في بلاد الأندلس وذلك بظهور تجمعات سكانية متنوعة، بالأخص في مدينة قرطبة عاصمة الخلافة التي احتضنت أكبر تجمع للسكان؛ إذ أحصيت قراها التي بأرباضها في أيام الحاجب المنصور بن أبي عامر (371-392هـ/981-1002م) () حسب الرواية " كانت مائتي ألف دار، وثلاثة عشر ألف دار وسبعة وسبعين داراً، هذه في دور الرعية، وأما دور الأكابر والوزراء والرؤساء والقواد والكتاب والأجناد وخاصة الملك فستين ألف دار وثلاثمائة دار سوى مصاري الكراء" (). الظاهر من النص أنّ مدينة قرطبة خضعت إلى تخطيط حضري واسع من حيث البناء وتخصيص الدور حسب الرتبة الاجتماعية، والإحصاء المقدم يفيد بتنوع الدور وتميزها من حيث البناء إلى درجة تقسيمها بين دور الرعية ودور الأكابر.

ولقد وصف ابن سعيد دور الأندلس بأنها " في نهاية من الجمال لتصنع أهلها في أوضاعها وتبويضها لثلا تنبو العيون عنها" ()، وأتى الشقندي في رسالته عن فضائل الأندلس على المباني الأندلسية بقوله: "أما مبانيها فقد سمعت عن إتقانها واهتمام أصحابها بها، وكون أكثر ديارها لا تخلو من الماء الجاري والأشجار المتكثفة، كالنارج والليم والليمون والزنبوع وغير ذلك" (). وقد أشار ابن بسام إلى كثرة الدور "وجميع أقطار الأندلس ضياعا ودورا فات الناس إحصائها" (). ونظرا لتنافس أهل الأندلس في البنيان؛ فقد تجاوز الإنفاق والإسراف على بناء المنازل في عهد ملوك الطوائف (316-479 هـ/929-1086 م) حتى وصل الواحدة منها ألف دينار (). بالرغم من أنّ هذا التجاوز يفوق القدرة المالية لنفقات الدولة .

تشير جل هذه القرائن بجمال الدور الأندلسية من الناحية الهندسية، كإتباع أسلوب التشجير و نوعية الأشجار المناسبة للدور، وتزويد الدار بالماء واتخاذ الأبار والنافورات في صحن الدور، وتوظيف الحس البصري كاستعمال اللون الأبيض. مما يساعد على إضفاء الجمال الطبيعي للدور من ناحية الشكل واللون والوظيفة. فضلا عن ذلك أدى التذوق الفني العمراي للدور إلى تنميتها في عملية البناء إلى درجة التنافس في تجميلها والأبهة العمرانية. هذا ما أضعف القدرة المالية للدولة نتيجة للتبذير الذي شهدته الأندلس في عصر ملوك الطوائف (479-316 هـ/929-1086م)، والإسراف في تضخيم العمران شكلا وحجما.

لقد حرص الأندلسيون على تهيئة الراحة الحرارية، والتهوية الطبيعية داخل المباني، واختيار الموضع المناسب للبناء للوقاية من الأمراض، وفي هذا الصدد يشير أبو القاسم بن العباس الزهراوي بأن " أفضل مواضع للبناء المشرف من الأرض كالتل ونحوه ليلا تتلقاها المياه ولا يظهر فيها النداء وليشرف ساكنها منها على أراضي القرية وزروعها وبساتينها، ولتكن إن أمكن على شاطئ نهر مستقبلة ريح الشمال والمشرق حتى تشرق الشمس من أبوابها والكوا التي فيها لأن الرياح المشرقية أرحم من المغربية، وسخونة الشمس تدفع عن أهلها الأسقام من الهواء وغلظه ويوسسته والثقل الذي يصيبه الناس في أبدانهم، ولا تجعل البيوت ضيقة ولا قصيرة السموك مغمومة ولكن لتخترقها الرياح فإن ذلك أخف للأبدان وأنتقى للأسقام" ()، وبالمثل نوه الطبيب أبو مروان عبد الملك بن زهر بأن البيت: "الذي يستقبل الشمال مصحبا، والذي يستقبل الجنوب كثير الأمراض" (). ولإصلاح الأهوية ينصح باتخاذ البيوت الشمالية وفرشها بالرياحين الباردة كالأس والحلاق، ورشها بماء الورد المزوج بالخل ().

وتبعاً لما سبق، تكشف هذه النصوص عن المقاييس التي يجب احترامها في عملية البناء والتي تشمل علاقة الأرض بالمتغيرات البيئية، وبوجه آخر مراعاة الموضع والموقع بما يتوافق وبناء الدور كالتل. وتوجيهها نحو الشرق للاستفادة من رياح الشمال والشرق لأنها صحية على الرياح المغربية الحارة. ومن المعايير الواجب احترامها الاهتمام بالتصميم بما يتناسب مع المناخ، وتوسيع الدور حتى يخرقها الهواء والضوء مما يوفر بيئة صحية من جانب الإضاءة والتهوية الطبيعية. ومن جهة أخرى، ولتحقيق عمارة متوازنة وصحية يجب تفعيل عناصر العمارة الخضراء داخل الدور لتلطيف الجو. وكل هذا من أجل تأكيد الراحة والأمان للإنسان من خلال توظيف مساكن صحية ومرمجة تلبي الاحتياجات المادية والروحية .

وباعتبار أن المسكن يوفر محلاً لأداء العديد من العمليات الحيوية والاجتماعية اللازمة لإيلاء الحياة، فإنه يجب أن يحمل عدداً من المواصفات تؤهله للاستمرار بتلبية وظائفه؛ فقد كان البيت الأندلسي حسب السيد عبد العزيز سالم () يتألف من جزأين أساسيين، أولها الواحمة الخارجية؛ فقد كان المظهر الخارجي للدار عادة متواضعا، عاطلا عن الزخرفة، يتناقض مع مظهره الداخلي الزاخر بالزخارف

والتنميقات، ذلك أنّ أهل الأندلس كانوا يبنون دورهم لأنفسهم كي يتمتعوا بالحياة داخلها. وكان مدخل الباب في دور الأثرياء يفضي إلى أسطوان أو ردهة، وتؤدي الردهة إلى البهو، أما المدخل في الدور العادية؛ فكان يتصل بممر منكسر على شكل زاوية قائمة، حتى لا يتاح للمارة في الطريق رؤية من بداخل الدار وما يجري فيها في إطار التحقيق المتكامل لمنع ضرر الكشف. يبدو أنّ التصميم العمراني الداخلي للبيت الأندلسي يعكس التوازن في الحيز المكاني من حيث تخصيص الغرف واتجاه الممرات والفراغات العمرانية. وهذا يختلف من دور العامة والخاصة، ولكنها يتوافقان في مسألة حق الخصوصية ومراعاة الهيكل العمراني والبعد الاجتماعي.

أما داخل البيت فقد كان يتوسط الدار الأندلسية بهو مربع يشبه البيوت الرومانية ()؛ إذ يمد بهواء والضوء وهذا ما تطلق عليه بالتهوية والإضاءة الطبيعية في البيوت الأندلسية. كما تتوسطه نافورة أو بئر تحيط به بعض المغروسات المظفة للجو. ()

وتتحدد وظائف التهوية الطبيعية في التصميم العمراني للصحن (الفناء الداخلي)؛ وهو عبارة عن ذلك الفراغ المقلد أو شبه المقلد الذي تشكله حوائط مستمرة أو شبه مستمرة من جهاته الأربعة في حالة الشكل الرباعي أو أكثر في حالة الشكل المتعدد الأضلاع وتطل على الفناء الداخلي عناصر المبنى الأخرى وهو مفتوح للهواء الخارجي من أعلى ويمكن أن يوجد في المنزل الواحد أكثر من فناء تتصل مع بعضها البعض عبر ممرات أو من خلال بعض الغرف. فقد كان يتوسط الدار الأندلسية بهو مربع يشبه البيوت الرومانية ()؛ إذ يمد بهواء والضوء وهذا ما تطلق عليه بالتهوية والإضاءة الطبيعية في البيوت الأندلسية. كما تتوسطه نافورة أو بئر تحيط به بعض المغروسات المظفة للجو. ()

ويمد الصحن أقسام البيوت بالنور والهواء وأشعة الشمس ويلطف من برودة الجو شتاء وحرارته صيفا، فهو يتحول إلى خزان كبير للهواء البارد في ليالي الصيف، فيمد الغرف ببرودته حتى ساعات متأخرة من النهار، وبالعكس فإنه يحتفظ في الشتاء بدفء النهار المشمس ليمد بها الغرف بعد غياب الشمس ()، وتعمل التهوية على تبريد هيكل المبنى والفضاء الداخلي، وذلك عندما يكون هناك اختلاف محسوس في درجات الحرارة بين الهواء الخارجي والهواء الداخلي، وأن تكون حرارة الهواء الخارجي اقل من حرارة الهواء الداخلي. هذا الاختلاف في درجات الحرارة يحصل بسبب الفراغات الداخلية والنافورات والأشجار التي تؤثر على التهوية الموضعية، فتساهم في التبريد الموضعي داخل المبنى.

ومن التاحية الاجتماعية والنفسية فإن منافعها تظهر من حيث افتتاح الصحن إلى السماء وهذا ما يجعل المرء يحس بالحرية المطلقة والهدوء الطمأنينة، والصحن مكان التقاء أفراد الأسرة وتعاونهم، ومقر الجلسات الصباحية والمسائية واللقاءات الاجتماعية. ()

وعلى صعيد آخر، تعتبر الدراسة الفقهية تكاملية مع الدراسة العمرانية، ويختص هذا التوجه نحو قضية الجوار في العمران الإسلامي، والتي تنوعت مسائلها بين فتح النوافذ والأبواب، والبناء العالي، والمراحيض وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى أضرار مختلفة. وتتسع معطيات هذه الفكرة عند ابن خلدون فيما ورد عنه "إنّ الناس في المدن لكثرة الازدحام والعمران، يتشاحون حتى في الفضاء والهواء الأعلى والأسفل، في الانتفاع بظاهر البناء، مما يتوقع معه حصول الضرر في الحيطان، فيمنع جاره من ذلك... ويختلفون في استحقاق الطرق والمنافذ، للمياه الجارية، والفضلات المسربة في القنوات. وربما يدعي بعضهم حق بعض في حائطه أو علوه أو قناته لتضابق الجوار، أو يدعي بعضهم على جاره اختلال حائطه وخشية سقوطه. ()...."

وأمام هذه الرؤية تنوعت المادة الفقهية والنوازلية سنورد نماذج عن كل مسألة تتعلق بالأضرار الناجمة عن اختلال أحوال بناء الدور في المدن الأندلسية. حيث ظهرت المنازعات في البناء بين الجوار الرأسي والجانب في عدة حقوق، فالأول له حق التعلي وهو حق القرار الدائم أو الاستناد لصاحب الطبقة العليا على الطبقة السفلى والانتفاع بسقوفها ()، كما يعتبر نوع من حقوق الجوار، وإنّ لصاحب العلو والتفعل مرافق مشتركة في البنيان الواحد، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود منازعات حول الملكية، وانحصر النزاع حول عدة مرافق تتمثل في السقف والرفوف والساحات والسلام المشتركة بين العلو والسفل .

وقد جعل الفقهاء السقف الذي بين العلو والسفل كالجدار المشترك بين الجارين المتلاصقين، فهو ملك بينهما () ومشارك بين صاحب العلو والتفعل (). فإذا كان علو الدار لرجل وأسفلها للآخر فالتسقف الذي بينهما لصاحب التفعل، وعليه إصلاحه وبناءه إن إهدم، ولصاحب العلو الجلوس عليه. وإن كان فوقه علو آخر فسقفه لصاحب العلو الأول، وبناء العلو على صاحبه، وبناء التفعل على صاحبه (). ويضيف ابن موسى التطيلي حول مسألة البناء فوق التفعل حول "غرفة فوق بيت فانكسر خشبة من سقف هذا البيت وفوقها غرفة كان على رب البيت الأسفل إصلاح هذه الخشبة" (). ويضيف أنه لا يحق لصاحب العلو أن يبني فوق علوه لتجنب الضرر على التفعل ().

وبخصوص المراحيض التي تقع بالعلو وتضر بصاحب السفلى وردت نازلة عند البرزلي "سئل فيها عن صاحب السفلي أحدث مرحاضا محتاجا إليه فمنعه صاحب العلو، وقال تحدث ما يضر بأصل الحائط من البلل والأزبال فيؤول الضرر إلى العلو" (). والتشريع هنا واضح، إذ يجب أن يكون هناك احترام متبادل بين الجارين بحيث يحافظ كل منهما على مصلحة الآخر.

كما اختلف العلماء حول الساحات وملكيته وضم ثلاث مسائل، الأولى تتعلق في اقتسام الساحة على قدر الأبواب والثانية الساحة ملك لصاحب الدار حسب سعتها وله حق وضع الحطب والعلف وربط الدابة دون أن يضر بغيره، وفي هذه المسألة سئل اللخمي القيرواني عن سقيفة مشتركة بين رجلين ربما

جعل فيها أهل أحد الرجلين أو جعل البقر في السقيف أو على باب الدار، أو جعل الشاة أو الدجاج في السطح فمنعه الآخر لما فيه مضرة لصاحب الأسفل (). والمسألة الثالثة لا يحق للشركاء في الدار اقتسام الساحة الضيقة لأنها لا تحتل القسمة، ويعتبرون شركاء يرتفقون بها ().

وبالموازاة تنازع صاحب العلو والسفل حول بناء سلام الدور، وهي في الواقع محمة الطرفين فيما ورد عند ابن موسى التطيلي أنّ صاحب السفلى يبني السلم إلى آخر العلو ومن ثم يتكفل صاحب العلو ببناء السلم إلى حد علوه أي إلى أن يبلغ به سقف علوه الذي عليه العلو الآخر (). يمكن القول بأنّ المشكلات الجوارية في البناء المشترك تتطلب دراية بعناصر التصاميم المعارية. لأنّ التغيير في مواصفات عناصر البناء سيتعارض ومتطلبات الغير مما يزيد من تعقد المشكلات سواء على الصعيد الاجتماعي أو البنائي. وقادت هذه المشكلات إلى ضرورة تدخل الخطاب الفقهي من أجل اتخاذ معالجات للتوفيق بين الأطراف ولتحقيق التكامل ومنع الضرر ووقف التعدي على حق الجار .

ومن المشاكل التي تحدث عادة بين الدور هو النزاع حول تصريف الماء الزائد عن الحاجة أو غير الصالح إلى المجاري العامة بواسطة مجرى سطحي أو أنبوب مستور، سواء كان من أرض أو دار، أو ما يسمى بحق المسيل. وفي هذا الشأن شرح لنا ابن موسى التطيلي هذه المسألة حسب قاعدة "الضرر لا يكون قديماً"، حيث يحق للرجل الذي له مجرى ماء جار قديم في ملك القوم ان يصرف ماءه ()، وهكذا يبقى المسيل على حاله لقدم الضرر. وينطبق ذلك على من "يصرف ماءه على دار جاره، أو على سقفه، أو أن يجري في داره ماء فيضر بحيطان جاره" (). كما يجوز إجراء ماء المطر على سطح الجار ما لم يضر به ()، وبالمثل لا يجوز لأحد أن يجعل ميزاباً على سكة يضر ذلك الميزاب بأهل السكة والزققة (). وتحمّل جل هذه القضايا حفظ حقوق الجار وعدم التعدي على ممتلكاته بما يخدم المصلحة العامة والمنفعة الجماعية بين الجيران في السكن الواحد، تحقيقاً لقواعد الشرع.

والحاجة إلى الماء وتوزيع المياه بين الدور كانت في ميزان الشرع؛ حيث نظمت الأحكام الفقهية حقوق الشرب وتوزيع المياه بين الدور، بداية من إنشاء الآبار في الدور باعتبارها المسائل التي ساهمت في حفظ حق الشرب، وفي هذا الشأن جرت على بناء البئر في الدور قضية بناء بئر ينزف بئر النار المجاورة، والحكم فيها الردم إذا كانت الأرض رخوة، أما إذا كانت الأرض صلبة ولا ضرر عليه في ذلك لم يمنع ()، كما لا يحق اقتسام البئر التي بين الرجلين وبين الدارين (). وبالمثل وردت مسألة عند ابن ورد مفادها أنّ أهل قرية في وسطها بئر، استقت معهم قرية ثانية، هنا تبرز أهمية الاستحقاق في الاشتراك في البئر ومنع الاعتداء على حقوق الجار في الشرب ()، والحد من المشاكل التي تنجر عن نضوب مياه البئر.

ومن أساسيات البناء والتعمير كان الجدار محورا محما في العملية البنائية مما انجر عنه مسائل النزاع بين الشريكين في الجدار الواحد عند قسمته، أو بنائه أو هدمه، أو استغلاله لحمل السقف وعليه. وكلها

في الواقع مسائل تحقق المصلحة الفردية دون أن تعارض مع مصلحة الآخرين في مجال البناء، وبخاصة تلك التي تتعلق بالمخاطر المحدقة نتيجة تهالك البنايات والجدران؛ فقد سئل الإمام بن القاسم (ت191هـ/807م) وهو من أكبر فقهاء المالكية عن "جدار بين دار رجل ودار جاره مال ميلا شديدا حتى خيف انهدمه أترى للسلطان إذا شكك ذلك جاره وما يخاف من أذاه وضرره أن يأمر صاحبه بهدمه؟ قال: نعم، واجب عليه أن يأمر بهدمه" (). وبالمثل إذا إنهدم جدار لرجلين، فأبى أحدهما عن البنيان قيل: إما تبني معه، وإما تقسما موضع الجدار، فيأخذ كل واحد منكما نصفه مما يليه" (). وبالنسبة لضرر الحيطان والخوف من تلفها من طرف الجار إذا بنى حماما في داره، بسبب النداءة التي تصيبه، فإن الفقهاء () تحرزوا من الظاهرة، بأن يبني بين نفسه وبين جاره حائطا بنورة (). وتتجلى هذه القضايا في تحديد سلوك الساكنين للعقارات، وضرورة احترامهم الآداب العامة بين الجيران.

وتتسع حقوق الجدار المشترك في البناء على الحائط فيما ورد عند الوشريسي في نازلة مفادها أن "رجل له دار وجميع حيطانها له تجاورها عرصة جاره فأراد صاحب العرصة أن يبنيها دارا وأن يضم حيطانها إلى حائط هذه الدار يلصقه إليه أو يسند إليه من حيطانه" (). والجدير بالذكر أن عملية البناء في الجدار المشترك ترتبط بالمتانة والجيد للجدار الذي قد يحتمل الثقل أم لا؛ فإذا كان الجدار بين طرفين فأراد أحدهما أن يحمل عليه قبل صاحبه بنيانا، لا يمنع صاحبه من حمل مثله إن احتاج إلى ذلك، فذلك له. وإن كان الجدار يضعف عن حمل ما يريد، فليس له ذلك إلا أن يهدمه وبينه، ثم يحمل عليه ما يريد، فله ذلك. وليس لصاحبه أن يأبى من ذلك، ويكون الجدار بينهما كما كان" (). وهذا تصريح فقهي واضح حول ضرورة احترام المعايير البنائية من جانب المتانة والاستدامة. وبتطور عمليات البناء من خلال إجراءات الإصلاح التي تستلزم التحكم في التهوية الطبيعية، وحماية الفراغات العمرانية التي تسمح بمرور الهواء عبر فراغاتها. تزخر كتب الأحكام والنوازل بمادة تاريخية وفقهية غاية في الأهمية فيما يتعلق بحماية الهواء من التلوث في المدينة الإسلامية. وفي هذه الإطار نعالج مشكلة الجدران التي تتداخل مع البيوت؛ حيث سئل في هذا المضمار الإمام ابن القاسم عن "الرجل يبني بنيانا مستعليا فيعوجه في العلو ويميله إلى هواء غيره، فيبني الذي هو الهواء في أرضه، فإذا انتهى إلى العوج منعه ولم يستطع أن يقوم حائطه إلا يهدم العوج هل ترى أن يهدم ذلك، قال: نعم وليس له أن يدخل في هواء غيره" (). والظاهر أن للتهوية الطبيعية وحركة الهواء في الفضاءات الداخلية أهمية كبيرة في السيطرة على مواصفات الظروف البيئية الداخلية فهي تساهم في تحقيق الراحة الحرارية والنفسية للسكان، إضافة إلى تبادل الهواء الداخلي بالهواء الخارجي النقي.

ولذلك نظر الفقه في أحكامه لتحسين الظروف السكنية، حيث "يمنع البناء في أرض تمنع صاحب الأندر من الانتفاع بالريح" ()، وبالمثل إذا امتدت أعصان شجر الجار إلى دار جاره أو جداره وانتشرت في هوائه فهو ملزم ازلتها (). وكما أن الإضاءة تحقق الاستقرار النفسي للإنسان منع "أن

يعلي بناينا يمنع جاره الضوء والشمس" (). وفي المنحى ذاته " أراد رجل جعل ستارة على سطحه لسره وستر أهله، وهي تمنع الريح والشمس بخلاف الحائط بين الدارين...فله منع جاره من الطلوع للسطح" ()، والمنع هنا يحق منفعة مشتركة عدم التكشف وإزالة ضرر حجب التهوية والإضاءة والتي هي بطبيعة الحال ضرورة للصحة العامة وأكثر ملائمة فيزيولوجيا للإنسان.

وحفاظا على الفضاء السكني والخصوصية الإنسانية، وجب توفير بيئة صوتية مناسبة سواء على مستوى المسكن أو خارجه تحقق القدر الكافي من الراحة النفسية، وتساعد الإنسان القيام بأشطته المختلفة دون إزعاج، فضلا عن تطبيق نظام ميداني يراعى فيه نوع المحيط وتحديد الوظيفة الأساسية للوحدات السكنية، والأمر هنا موجه نحو مجاورة الدواب للسكان وما ينجر عنه من مشاكل وأضرار. وفي هذا الصدد منع "من يدق النوى في بيته لبقره وبيتهم في الشتاء في بيته" (). لأنه يضر بالبناء وحس سماع الضرب يضر بالسكانين. ويضيف العقباتي إلى عدم اتخاذ مرابط للدواب أمام منازل الجيران فهي تضر بالناس والمارة (). ولمنع الضرر عن الجار منع من إحداث الاصطبل عند بيت جاره لما فيه من الضرر وبول الدواب وحركتها بالليل والنهار الحركة المانعة من النوم (). والملاحظ أنّ مختلف هذه المشاكل تتعارض مع المصلحة الجماعية بما يحقق المصلحة الفردية، وهو الأمر الذي يقر بأن الفرد لا يستجيب للمحيط ولمؤثراته، وهو غير واعي بوجود حفظ الآداب العامة واحترام الغير.

ويضاف إلى هذه الأضرار الضغوط الصوتية التي تنجر عن التغير البنائي الذي يحوي بداخله ممارسة بعض الصناعات الحديثة للأصوات المرعبة وسط الساكنة، وفقدان احترام حقوق الجوار، كمن يجعل في داره رحي يضر دوما بجاره (). وبالمثل منع في " الذي يتخذ في جوار الرجل الأقران والحدادين فيضر ذلك بجاره" ()، لأن ضرر الكمادين والأرحية يختلف، فمنه ما يضرّ بالجدران بالهزّ، ومنه ما يضر بالسكان من كثرة الضرب ()، وقد قلق شيوخ الفتوى بطليطلة من استمرار ضرب الكمادين ومنعوا ضرر الأصوات (). كما منع الضرر الصوتي فيما ورد عن مالك بن أنس "في ضرب الحديد يكون جار لرجل ملاصقا ليس بينهم إلا حائطا فيعمل الليل كله والنهار كله يضرب الحديد، فيتأذى بذلك جاره ولا يجيد الراحة من كثرة الضرب" (). والمنع هنا يحقق للجار الاستقرار ورفع الضرر النفسي والإزعاج المستمر للذق والضرب والضحيج يؤثر على صحت الانسان النفسية والعصبية ويسبب له الضيق والقلق، مما يعتبر انتهاكا لراحته وحقه في التمتع بالهدوء. وهو ما يطلق عليه اليوم بالضرر الضوضائي الذي أصبح يشكل عائقا بسيكولوجيا للأفراد. ولقد ثبت فقها ضرورة رفع الضرر ومراعاة المصالح لأنّ التلوث الصوتي يدخل جملة وتفصيلا في رعاية الضروريات التي تقضي بحفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال والعقل .

لقد ركز الفقه الإسلامي على طابع الخصوصية وحماية حرمت الدور السكنية مخافة الاطلاع على عورات الناس وأسرارهم الشخصية وخصوصياتهم. ونعني بذلك احتياج الأفراد لمزاولة أنشطتهم المختلفة

دون مراقبة أو متابعة من الآخرين، كما تعني الخصوصية الحماية من فضول الآخرين وحماية أصحابها من الاتصال الخارجي الغير مرغوب فيه مما يهيئ سبل الراحة والاستمتاع بالحياة مع توفير الحد المناسب من العلاقات الاجتماعية والتعامل مع الآخرين (). ويتم ذلك من خلال تنظيم البناءات والفراغات العمرانية التي تناسب الفرد وتحافظ على الكيان الاجتماعي. ومن هنا كان تصميم البناءات المخصصة للسكن على نمط خاص يجمع انتهاك الحرمات والعورات؛ فعلى سبيل المثال وجه أحد الجيران رسالة إلى فقهاء قرطبة، يقول فيها "أنا أحد جيرانه شرع في فتح حانوتا مقابل داره، فإن فتح هذا الجار الباب اطلع منه على داره، ولم يخف شيئا مما داخل بيته، وادعى أن في فتح الحانوت ضررا ظاهرا، فكلف فقهاء قرطبة أحد أهل الاختصاص ليثبت على ما ادعاه الجار من ضرر، فلما عين الموقع، أثبت وجود الضرر على الجار، فمض الفقهاء الجار من فتح الباب" ()؛ إذ تشير النازلة أن موضع البناء مكان لاجتماع وقعود الناس، وبالتالي تطرح قضية الكشف عن الحريم لو فتح باب داره وتوجب حق قطع ضرر الاطلاع.

ويترتب على أصحاب الدور في الجوار التزامات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية لا بد من فحصها عند تحديد الضرر الاجتماعي، وفي ضوء ذلك منع القاضي أبو مطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي (497-402هـ/1011-1104م) () من فتح باب لغرفة على جار حتى لا يطلع عليه، وإن كان الاطلاع منها على جاره بكلفة؛ فإنه يستحسن أن يوضع على الباب شرحب لئلا يدخل رأسه منه، وفي المسألة ذاتها يمنع من فتح باب يناظر باب جاره (). كما يؤمر بسد وستر أي كوة يتم فتحها، حتى لا يكشف منها على جاره (). تدل جل هذه النوازل على أن عدم السماح بأن تطل النوافذ على الجيران كان أحد القواعد والشروط الملزمة للبناء. كما أن الفتوى التي تختص بإنشاء السترات البنائية التي تعلقو سطح المنازل والسلام كان الغرض منها عدم التكشف على المساكن المجاور لها بإطلالتها عليها، لذلك كان عدم تقابل فتحات المساكن المطلة على الشوارع والطرفات سمة معمارية تطبيقا لأحكام الفقه الإسلامي التي دعت إلى الحفاظ على عدم كشف حرمات المساكن من خلال هذه المداخل ().

وعلى غرار ذلك، يحدث هذا الضرر بين الجيران المجاورين للمسجد والمتهم الأول في الاطلاع على البيوت من فوق المسجد هو المؤذن؛ فقد وردت مسألة عند ابن رشد (520هـ/1126م) عن المسجد الذي فيه مؤذنة إذا صعد المؤذن للأذان اطلع على سطوح الدور التي تقع تحت المؤذنة، فأجاب بمنع من الصعود إليها (). وقد اشترط ابن الرامي تمييز الأشخاص والهيئات من الإناث والذكور بقوله: "إذا لم يتبين للمؤذن الأشخاص فلا يمنع إذا كانت الدور بعيدة عن المسجد، أما إذا استطاع أن يتبين الرجل من المرأة والكبير من الصغير، فإنه يمنع من الصعود" (). وفي السياق نفسه قال ابن الحاج في نوازه: "سئل عن قول سحنون من بنا مسجدا وبنا له يطلع منه على جيران المسجد منع الناس من الصلاة فيه، ويجبر باني المسجد أن يستر على جيران المسجد، وكيف إن كان المسجد قديما

ويطلع منه فشكى بعض أهل الدور انكشاف داره ورغب أن تبنا له ستارة تمنع من ذلك .. " ()؛ فتجب بذلك قطع الاطلاع بستارة لا ضرر فيها على المسجد، والقصد هنا حفظ العرض تحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية.

وفي الاتجاه نفسه، وردت نازلة تقضي بحق المسجد على الجار، حيث سئل فيها "عن مؤذن يصعد للأذان على منار يطلع منه على جار له بتلك الجهة، ويعاين منه من منزله من حرمة حتى ساء ذلك حاله وحال أهله، وأضر بهم ومنعهم من التصرف والحركة في منزلهم ذلك حتى اضطروهم إلى الملازمة ستار وحاجز بينهم وبين المؤذن وربما زال الحاجز الأمر أوجب ذلك فامتنعوا في ناحية من المنزل ساعة الآذان، فلم يشعر حتى طلع عليهم ذلك المؤذن ناظراً إليهم ومكشفاً عليهم" (). وبذلك يحافظ الخطاب الفقهي على الحقوق الفردية ويضع الحدود الدينية للمؤذن من خلال منع التكشف على الدور وتفعيل حق حماية العرض بين الجيران بتنوع المرافق الملاصقة للحيز السكني.

وقد يعزى حدوث ضرر الكشف في البيوت والدور إلى قلة الأمن في بلاد الأندلس؛ فقد كانت ظاهرة التظنر إلى الشارع من طرف النساء مشينة لما فيه كشف عن الحرمات؛ إذ يقضين بعض النساء وقت فراغهن بمتابعة مشهد الشارع من أماكن خاصة بمنزلهن، وإمضاء الوقت بمشاهدة الرأخين والغادين، والبعض الآخر منهن يقفن على أبواب منازلهن في الأزقة مكشوفات الوجه ()، وفي ذلك يقول ابن عبد الرؤوف أنه لا بد من " منع النساء من الوقوف على أبواب الدور لما فيه من الكشف وعدم الاستتار" (). والقصد من المنع حفظ العرض تحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية.

ولما كان للجار حق الخصوصية في البنيان كان له حق البدن بحمايته من كل ضرر خاص وهو الرائحة الكريهة، ولا يخفى علينا أن العلماء العرب منذ القديم أدركوا أهمية تلوث الهواء وأثره على المجتمع وضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها، وكشف عن هذا الحال ابن خلدون بقوله: "إن الهواء إذا كان راکداً أو مجاوراً للمياه الفاسدة أو لمناقع متعفنة أو لمروج خبيثة أسرع إليها العفن من مجاورتها، فأسرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة، وهذه مشاهدة في المدن التي لم يراعى فيها طيب الهواء وهي كثيرة الأمراض في الغالب" (). ويعتبر بذلك تلوث الهواء أكثر صور التلوث البيئي انتشاراً نظراً لسهولة انتقاله من منطقة إلى أخرى في فترة زمنية وجيزة وبخاصة في المجال العمراني الواحد .

ومن القرائن التي تفسح بدقة عن الضرر الشمي مسألة في ضرر دخان الأفران على الجيران، فقد وردت نازلة عن ابن سهل (486-412هـ/1021-1093م) () حول إمراة اشتكت من ضرر الدخان؛ حيث كان يقرب دارها فرنا يؤديها دخانه؛ فعالج القاضي الضرر بقطع الدخان. وبالمثل يمنع الدباغ الذي يؤدي جيرانه بنتن دباغه لأنه ضرر (). وبالمثل أراد صاحب فرن قديم أن يحدث دخاناً يضيفه إلى الدخان القديم، فيما ورد عند ابن الرازي بقوله: "كانت لرجل كوشة () فيها بيت نار واحدة فأراد صاحب الكوشة أن يحدث بيتاً للنار الأخرى في الكوشة، وأن يخرج دخانها في المدخنة التي لبيت التار الأولى

فمنعه جيرانه من ذلك، وقالوا أحدث علينا دخانا غير الدخان القديم" (). تكشف هذه الحالة عن الضرر الذي يزال لأنه محدث والضرر القديم الذي سكت عنه الجيران لا يزال لقول ابن زرب: " إذا اجتمع ضرران قطع الضرر الحديث للضرر القديم. ()"

والجدير بالذكر، يجب أن لا يغيب عنا أهمية العنصر الثابت في المساكن والمتمثل في المراحيض إحدى مظاهر النظافة والطهارة الجسدية، واصطلح عليه باسم "كرسي الحدث" ()، واكتفت بعض الدور بإقامة "حفرة مرحاض" ()، أو "الحياض التي تجتمع فيها المياه، وبركها رديئة الهواء فاسدة، تحدث عفونة الأخلاط والحميات الرديئة" (). وكانت المراحيض والقنوات المشتركة من المسائل التي تطرح بجدة بين أهل الجوار الواحد، فقد ناقش الفقهاء () ضرورة إشراك المتجاورين في تنقية المراحيض، وأن يحمل الكنس على قدر الجمال في البيت لأنه قد يكون العدد الكبير في البيت الواحد" ()؛ فكل من كانت عائلته أكثر كانت حصته في التنقية أكبر ()، وبنفس العبارات يشير ابن جزري الغرناطي () أنه "إن كان مرحاض الأعلى منصوبا على الأسفل، فكنسه بينها على قدر الرؤوس". كما خضعت إلى التنقية باعتبارها من عقود أكرية الدور حسب ما دل عليه ابن العطار ()؛ حيث خضعت كناسة الدار على المكتري، وكناسة المراحيض على رب الدار. ()

تعتبر مياه المجاري واحدة من أخطر المشاكل على الصحة العامة، والمشكلة الكبرى عندما يتعدى ضرر قنوات المراحيض المشتركة إلى النجاسة وسد القنوات ورمي الأوساخ أمام الدور، خاصة إذا تركت مكشوفة أو ألقيت مخلفاتها في الأماكن القريبة من المساكن حيث تتوالد الحشرات الضارة مما يسبب الكثير من الأمراض. وعلى هذا الأساس ورد لدى ابن الرامي إيجاب الجار على تغطية القناة أو المراحيض الذي يحدث الروائح الكريهة بين أهل الجوار الواحد (). وبالمثل سئل ابن سحنون "عن خربة لرجل بين دور يلقي فيها الزبل، ولا يدري من يلقيه، فقام جار الخربة على ربهما فيما أضر الزبل بخائضه" ()، فكان جوابه " على صاحب الخربة أن يرفع الزبل من خربته" ()، وفي حالة إن كان الزبل الذي يجتمع في الخربة لقوم؛ فعلى جيران الموضع كنسه. ()

وللببوت حرمة غير مباحة لأحد إلا بعلمه أهله وإذنهم، فقد منع الشرع دخول بيوت الغير من دون إذن اصحابها؛ فعلى سبيل الذكر للجار حق التصرف في ممتلكاته الخاصة به كالبناء أو إعادة ترميم جزء من ممتلكاته وليس من حق جاره منعه من ذلك حتى لو قام الجار الأول بالنظر داخل دار الجار الثاني من أجل أعماله. ولقد لخص الونشريسي هذه الحقوق المتبادلة بقوله: "ومن كان له حائط أو قناة في دار رجل فله الدخول إليه لافتقاده والنظر فيه لأنه حق له عليه، كمن له شجرة في دار رجل أو أرضه ويحكم له بذلك عليه إن أراد منعه ويتردد عند ذلك وكذا من أراد أن يصلح سقف داره أو يبني فيها شيء مما يطلع فيه على جاره، ومن أراد أن يطل في آخر داره ولجواره حائط فيها فمنعه من ذلك لم يكن له ذلك لأن له فيه نفعاً ولا مضرة على جاره لقوله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار" (). أو مثل

الذي يريد أن يزيد بيتنا آخر إلى داره أو يجعلها فندقا للمسافرين أو حوانيت أو رحي أو حماما أو معصرة ولكن دون التعدي على حق جاره. ()

وعلى غرار هذه الأضرار، وجدت آفات أخرى لم تسلم منها البيوت في داخلها وعلى وجه الخصوص تلك الحيوانات والحشرات غير مرغوب فيها في الفضاء السكني، وما فتئت هذه المشكلة أن تشغل اهتمام علماء الفلاحة الأندلسية من الجانب العلمي والعملي أو ما يسمى بالمكافحة الحيوية. ومن هذا المنظور ورد لدى أبو القاسم بن عباس الزهراوي (ت404هـ/ 1014م) طريقة لطرد الحيات بقوله: "إن رش البيت بقرن الأيل أو ظلف من أظلف الماعز لم تقرب الحيات ذلك المكان" ()، ولطرد العقارب يدخن البيت بالكبريت وحافر الحمار ()، ويذكر ابن البيطار أنه "إذا دخن البيت بحافر البغل وبشعر جسده وزبله هرب منه الفار" (). أما الحشرات الضارة فيتفق كل من أبو القاسم بن عباس الزهراوي، وابن حجاج، وأبو خير الاشبيلي في طرق المكافحة؛ فلطرد البراغيث فإن "رش البيت بطبيخ الافسننتين أو الحنظل قتلها" ()، أما النمل فيهرب من القطران ومن الحلتيت إن صب في حجرهن ()، والذباب يقتله طبيخ الخرق الأسود ()، والبعوض يهرب من دخان التبغ (). إن هذه العمليات تعبر عن الجهود المبذولة للتكيف مع الوسط، والتحكم الحقيقي في الفضاء السكني وحماية المحيط والإنسان من كل ضرر بيولوجي.

لقد نظم الخطاب الفقهي الحقوق الاجتماعية والمسائل الفردية في مسألة الدور وما يتعلق بها من أمور مع مراعاة المنافع الشخصية للجيران ومنع الأضرار التي تحدث بينهما، وما تطرحه هذه العلاقة من ضروريات الحفاظ على النظافة العمرانية والبيئية، فضلا عن وجود بيئة عمرانية مستقرة يصعب التعدي عليها بالبناء .

ولقد تكفلت قاعدة لا ضرر ولا ضرار بمهمة سامية في ترقية العلاقات الجوية في الفضاء العمراني أولا، وثانيا حماية الإنسان من التشرذم السلوكي اتجاه الجار، وذلك باحترام معايير الهندسة التخطيطية للفضاء من حيث التركيب ونظام الفضاء العمراني وتنسيقه وفقا لمتطلبات الشرع. وتحقيق إنسجام الشكل المعماري مع الشكل الوظيفي للمبنى. كما نظمت كتب النوزال قوانين أخلاقية لصيانة حرمة الجار في المجال العمراني واحترام المعايير الشرعية والإنسانية من أجل ضمان حقوق الجوار، ورفع الضرر والنهي عن المنكرات، والطهارة والنظافة المكانية والبيئية، وحفظ الأصول الشرعية للدين. وهو الأمر الذي نفتقد إليه في وقتنا الحالي والذي كسرتة موجة التحضر .

قائمة المصادر والمراجع

المخطوطات

- 1) ابن البيطار، ضياء الدين عبد الله بن أحمد المالقي (ت646هـ/1249م)، مخطوطة منافع الحيوان وخواص المفردات، المكتبة الوطنية بفرنسا، تحت رقم Arab 2771
 - 2) ابن خاتمة، مخطوطة "تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد"
 - 3) ابن هشام، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن سعيد بن عامر بن خلف المالكي القرطبي (ت606هـ/1209م)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخطوطة خزانة القرويين، فاس، رقم 481.
 - 4) أبو الأصبع عيسى بن موسى بن أحمد بن يوسف بن موسى التيطلي (ت386هـ/996م)، القضاء بالمرفق في المباني ونفي الضرر، المكتبة الأحمديّة بالجامع الأعظم، تونس، تحت رقم 15227.
 - 5) أبو عبد الله محمد بن الحاج القرطبي (ت529هـ/1135م)، نوازل ابن الحاج، مخطوطة بخزانة الرباط، رقم 55ج.
 - 6) الزهراوي، أبو القاسم خلف بن عباس (ت404هـ/1014م)، مخطوطة "كتاب الفلاحة"، مخطوطة خاصة من خزانة أسرة الفكون بقسنطينة .
 - 7) مجهول، رسالة في معالجة البواء قبل نزوله، مخطوطة مكتبة البلدية بقرطبة، رقم R28439، نسخة مصورة من موقع يوسف زيدان للتراث والمخطوطات.
- المصادر المطبوعة
- 1) أحمد بن سعيد بشتغير اللورقي (ت516هـ)، نوازل ، تحقيق قطب الريسوني، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2008م).
 - 2) أحمد بن خلف بن وصول التيطلي، كتاب منتخب الأحكام وبيان ما عمل به من سير الحكام، تحقيق حميد لحر، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2008م).
 - 3) ابن بسم، أبو الحسن علي بن بسم الشنتريني (ت 542 هـ/1147م)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت (2000م)، ق1.
 - 4) ابن جزي الغرناطي، أبو القاسم محمد بن أحمد المالكي (741-693هـ/1294-1340م)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي، وزارة الأوقاف الكويتية، (د.ت.).
 - 5) ابن حجاج الاشبيلي، أبو عمر أحمد بن محمد (ت 466هـ/1073م)، المقنع في الفلاحة، تحقيق صلاح جرار وجاسر أبو صفيه، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط(1982م).
 - 6) أبي الحسن اللخمي القيرواني (478هـ/1086م)، فتاوي الشيخ أبي الحسن اللخمي القيرواني، تحقيق حميد بن محمد لحر، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب.

- 7) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد (ت456هـ/1064م)، طوق الحمامة في الألفة والألفة، تحقيق نزار وحيد فلوح، المكتبة العصرية، بيروت (2003م).
- 8) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1406م)، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط1 (2003م).
- 9) أبو الخير الأشبيلي (5هـ/11م)، عمدة الطبيب في معرفة النبات، تحقيق محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (1995م)، ج1.
- 10) أبو خير الأشبيلي (5هـ/11م)، كتاب الفلاحة، نشر القاضي التهامي الجعفري، مطبعة الجديدة، فاس، ط1 (1937م).
- 11) البرزلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي (ت844هـ/1440م)، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالفتيين والحكام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (2002م).
- 12) ابن الراي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي (ق8هـ/14م)، الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق ودراسة فريدة بن سليمان، مركز النشر الجامعي، تونس، ط (1999م).
- 13) ابن زهر، أبو مروان عبد الملك (ت557هـ/1162م)، كتاب الأغذية، تقديم وترجمة وتحقيق أكسبيراثيون غارثيا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ط (1991م).
- 14) ابن سلمون الكناي، أبي محمد عبد الله بن عبد الله (ت741هـ)، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، تحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول، دار الافق العربية، القاهرة، ط1 (2011م).
- 15) ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله (ت242هـ/856م)، آداب الحسبة والمحاسب، تحقيق فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (2005م).
- 16) عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد (ت871هـ/1466م)، تحفة الناظر وغنية الناظر في حفظ الشعائر وتغيير المنابر، تحقيق علي شنوفي، دمشق، (د.ط.)، (1968م).
- 17) ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد (كان حياً سنة 712هـ/1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ليفي بروفنسال، ج.س. كولان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2009م)، ج3.
- 18) ابن العطار، محمد بن أحمد الأموي (ت399هـ/1008م)، الوثائق والسجلات، تحقيق واعتناء ونشر: ب. شالميتا، ف. كورتي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد (د.ط.ت.).

- 19) أبي القاسم أحمد بن ورد التميمي (ت540هـ/1146م)، أجوبة ابن ورد الأندلسي (الجوابان الحسان عن السؤالات ذوات الأفنان)، تحقيق محمد الشريف، مطبعة طوب بريس، الرباط، ط1 (2008م).
- 20) أبو محمد عبد الله بن ابي زيد القبرواني (ت386هـ)، فتاوي مالك الصغير، تحقيق حميد بن محمد لحر، دار اللطائف للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 21) أبو مطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالتي (497-402هـ/1011-1104م)، الأحكام، تحقيق الصادق الحلوي، دار صادر، بيروت، ط2 (2011م).
- 22) مجهول، تاريخ الأندلس، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2007م).
- 23) المرجي الثقيفي، كتاب الحيطان، أحكام الطرق والسطوح والأبواب ومسائل المياه والحيطان في الفقه الإسلامي، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط (2002م).
- 24) المقرئ، أبو العباس أحمد بن محمد (ت1041هـ/1631م)، نوح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت (1988م).
- 25) الأنطاكي، داود بن عمر (ت1008هـ/1600م)، تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ت).
- 26) أبو الوليد بن رشد الجد، مسائل أبي الوليد بن رشد، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، دار الأفاق الجديدة المغرب، تطوان، ط2 (1993م).
- 27) الونشريسي أحمد بن يحيى (ت914هـ/1508م)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تحت إشراف محمد الحجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت (1981م).
- المراجع:
- 1) الريسوني قطب، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (2008م)، ص143.
- 2) سيد عباس علي، اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الإسلامية، مجلة الازهر الهندسية العدد2، رقم8، افريل 2007.
- 3) السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وأثارهم في الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، ط (1981م).

- 4) الطاهري أحمد، البناء والعمران الحضري باشبيلية العبادية (إعادة تركيب المدينة من خلال المصادر العربية)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2006م).
- 5) عصام رجب إسماعيل. مفهوم الخصوصية وتأثيره علي تصميم السكن في مصر. كلية الهندسة قسم العمارة، جامعة أسيوط 1994م.
- 6) محمود عبد الهادي الأكيابي. المضمون والشكل في عمارة المسكن الإسلامي. ندوة المنهج الإسلامي في التصميم المعماري والحضري. منظمة العواصم والمدن الإسلامية شوال 1411هـ أبريل 1991م.
- 7) وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط2 (1985م)، ج5
- 8) يحيى وزيري، موسوعة عناصر العمارة الإسلامية، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط (2000م)، ج3.
- الدراسات الاجنبية
- Vincent Lagardère , Campagnes et paysans d'Al-Andalus ,7-15s, [2]
Edition Maison neve et Larose, Paris,1993,p205-206.
persé , A.Raulin, Histoire des modèles urbains [2]